علمت «المساء» بأن وزارة الخارجية والتعاون تتفاوض مع السلطات اليونانية من أجل تسوية الأوضاع القانونية لـ495 مغربيا ومغربية محتجزين في مراكز الاحتجاز باليونان. وجاء تحرك الخارجية المغربية بعد أن فجرت النائبة البرلمانية فوزية البيض ملف المغاربة المحتجزين في اليونان والمعاناة مع العنصرية التي يعيشون تحت وطأتها بفعل الأزمة الاقتصادية الخانقة التي يعرفها هذا البلد الذي فرض عليه الاتحاد الأوربي سياسة تقشفية غير مسبوقة.

وتساءلت مصادر مطلعة عن مدى وعي وزارة الخارجية والتعاون بخلفيات محنة المغاربة في اليونان، التي تمثل لهم مجرد بوابة للعبور نحو أوربا وليس بلدا يقصدونه من أجل الاستقرار حتى تتفاوض وزارة الخارجية مع مسؤوليه من أجل تمكين المغاربة المحتجزين فيه من أوراق الإقامة.